دور المصالحة كآلية إستراتيجية للعدالة الانتقالية في تفعيل عملية بناء السلام

The role of reconciliation as a strategic mechanism for transitional justice in activating the peacebuilding process

خديجة بوريب*

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل–الجزائر

khadidja.bourib@univ-jijel.dz

تاريخ الارسال:2022/10/05 تاريخ القبول: 2022/11/11 تاريخ النشر : 2022/12/31

ملخص:

تعتبر دراسات العدالة الانتقالية وبناء السلام من خلال آلية المصالحة من أهم الاستراتيجيات الفكرية والواقعية الإستباقية التي تحدد لنا الإدراك الإستباقي للمتغيرات المتحكمة في تشكيل البناء الفعال للسلام،في هذا المقال يتم التركيز على العدالة الانتقالية كبينة مهمة لعملية بناء السلام،من خلال التركيز على آلية المصالحة وما يتضمنها من آليات فرعية لجان الحقيقة والمصالحة التي تعتبر من أهم الميكانيزمات التي تحدد مسار الحقيقة في المجتمعات التي تعرضت لجرائم حقوق الإنسان ما بعد النزاعات، بالإضافة إلى آلية استرجاع الذاكرة التاريخية لمعالجة صدمات الماضي لمعرفة الديناميكيات المتشابكة التي تحدد كيفية تحليل التفاعل الحاصل بين الضحايا والجناة بتطبيق آلية المصالحة،في محاولة لإيجاد سبل التخطيط الفعال للمستقبل من أجل ضمان الاستقرار الداخلي من خلال فعالية عملية بناء السلام و الموازنة بين البعد المعياري والعملياتي لكل هذه المعطيات الفكرية والواقعية.

كلمات مفتاحية:بناء السلام.المصالحة.العدالة الانتقالية.لجان الحقيقة والمصالحة.

Abstract:

Studies of transitional justice and peace-building through the reconciliation mechanism are among the most important proactive intellectual and realistic strategies,which determine the preemptive perception of the variables controlling the formation of effective peace-building. In this article, the focus is on transitional justice as an important evidence for the peace-building process, by relying on the reconciliation mechanism and the sub-mechanisms included in the Truth and Reconciliation Commissions, which are considered one of the most important mechanisms that determine the path of truth in societies that have been subjected to post-conflict human rights crimes, in addition to The mechanism of retrieval of historical memory to treat past traumas,and knowing of the complex dynamics that determine how to analyze the interaction between victims and perpetrators by applying the reconciliation mechanism,in an attempt to find ways of effective planning for the future in order to ensure internal stability through the effectiveness of the peace-building process and a balance between the normative and operational dimensions of all these Intellectual and factual data.

Keywords: Peacebuilding.Reconciliation. transitional justice.Truth and Reconciliation Commissions.

*المؤلف المرسل

مقدمة

يبرز دور العدالة الانتقالية في مساهمتها تفعيل البناء الموضوعي لدراسات بناء السلام من خلال المصالحة بمنطق عقلاني يسمح بتفعيل كل الأطر والدراسات على المستوى النظري وتطبيقاتها الواقعية من خلال دراسات الحالة الدقيقة والمعمقة التي تسمح بوضع كل المتغيرات الإيجابية والتي أثبتت مدى نجاعتها في المستوى العملياتي، التي يعتبر فيه بناء السلام من خلال المصالحة عملية مستمرة تشمل جميع الأنساق المتداخلة فيما بينها وكل الفواعل التي تساهم في وضع برامج،خطط ومشاريع مبينة على البناء النظري-المعياري والفكري خاصة فيما يتعلق بلجان الحقيقة والمصالحة المرتبطة بعملية التحقيق في جرائم حقوق الإنسان.

فالأطر النظرية-المعيارية التي تستخدم في تحليل القضايا المتصلة بالعدالة الانتقالية لبناء السلام والمصالحة أظهرت مرونة وديناميكية ظاهرة النزاع،مما يؤدي إلى محاولة تحليل طبيعة الميكانيزمات الفعالة للتخفيف من النتائج السلبية التي تخلفها النزاعات من خلال بناء السلام.

تبرز أهمية الموضوع من خلال بحثنا في تحليل الأبعاد المركبة لأثر آلية المصالحة كإستراتيجية مهمة للعدالة الانتقالية في بناء السلام المرتبطة بالكثير من المتغيرات المعقدة والمتداخلة فيما بينها،حيث يمكن تحليل حالات كثيرة ضمن التحليل كطرف محوري وفاعل ديناميكي على المستوى العملي تكون قادرة على تقديم نتائج فيما يخص فاعلية آلية المصالحة في بناء السلام.

إشكالية الدراسة:

الإشكالية تتمحور حول كيفية توظيف آلية المصالحة لبناء السلام،من منطلق أساسي يتمثل في أن فعالية آلية المصالحة كإستراتيجية للعدالة الانتقالية نتاج لطبيعة السلوك النزاعي الداخلي أو الخارجي، أو نتاج مخرجات حتمية مرتبطة بضعف البنية الداخلية للأنظمة السوسيو-سياسية التي تكون بدورها مرتبطة بالبنى الاقتصادية،الثقافية،الاجتماعية والهوياتية كذلك،فبناء السلام في هذه الحالة يتضمن كيفية تطبيق البناءات المعيارية المتصلة بالمصالحة كفكرة على المستوى العملياتي ومنه إمكانية خلق آليات إستراتيجية تضمن الحلول الواقعية للبنى النزاعية الداخلية أو الخارجية.ويمكن طرح الإشكالية التالية:**كيف يمكن تحديد فعالية دور المصالحة كآلية إستراتيجية للعدالة الانتقالية في بناء السلام بالانتقال من البناء المعياري للبناء العملياتي الواقعي؟**

أسئلة الدراسة:

سيتم طرح مجموعة من الأسئلة المرتبطة بالموضوع:

1- ما هي المتغيرات الأساسية المتحكمة في فعالية العدالة الانتقالية وآلية المصالحة في بناء السلام؟

2-كيف يمكن تفعيل العلاقة الديناميكية بين البناء النظري-المعياري والبناء العملياتي في بناء السلام من خلال آلية المصالحة؟

3-ما هي الميكانيزمات الأساسية للعدالة الانتقالية في بناء السلام؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة تم اعتماد الفرضيات التالية:

1-يعتبر البناء المعياري-النظري لفكرة العدالة الانتقالية بنية أساسية لتحديد فعالية استراتيجيات بناء السلام من خلال آلية المصالحة.

2-تؤثر ميكانيزمات العدالة الانتقالية بشكل إيجابي في عملية بناء السلام من خلال لجان الحقيقة والمصالحة واسترجاع الذاكرة لعلاج الصدمات الماضية.

الهدف من البحث:

يعتبر الهدف من هذا البحث محاولة تقديم تحليل لفهم التصورات والإدراكات الخاصة بطبيعة العلاقة بين العدالة الانتقالية،بناء السلام ومتغير المصالحة،فهذه العلاقة تطرح أنماط متجددة مبنية على استراتيجيات تخلق الاستمرارية في طبيعة التفاعل القائم بين المتغيرات المؤثرة في ديناميكية بناء السلام والعمليات الإستراتيجية لبنائه في الواقع.

منهجية البحث:

بالنسبة للإطار المنهجي لدراسة هذا الموضوع المعقد فقد تم الاعتماد على مايلي:

-**المنهج التحليلي:**من خلاله يتم تحليل الأفكار وتفكيكها للوصول إلى نتائج فيما يخص العقاة بين متغيرات الدراسة.

-**المنهج التاريخي:**الذي يستند عل تحليل الأحداث والمتغيرات التاريخية المؤثرة في عملية بناء السلام من خلال آلية المصالحة في إطار مسار العدالة الانتقالية .

أولا:العدالة الانتقالية كمدخل لتفسير المصالحة كآلية إستراتيجية فعالة في عملية بناء السلام

نحلل في هذا العنصر العدالة الانتقالية كمدخل يفسر التوجهات نحو المصالحة كآلية لبناء السلام،من خلال تحديد **البناء القيمي والموضوعي لديناميكية العلاقة بين بناء السلام والمصالحة** في شكل بناءات معرفية قادرة على تفكيك العلاقة التفاعلية بين بناء السلام كمتغير مستقل بآلية المصالحة كمتغير تابع،انطلاقا من تفسير مدى الترابط الفكري بين المتغيرين،وسيتم الاعتماد على الكثير من الأفكار لتي تضمن تحليل موضوعي لديناميكية العلاقة بينهما-المتغير المستقل والتابع-.

1. المصالحة كجزء من العدالة الانتقالية لتفعيل عملية بناء السلام

تتضمن مقاربة العدالة الانتقالية للمصالحة بناء قيمي يساعد على تفكيك القيم والرموز في إطار يسمح من خلالها تفسير أقرب السبل لتفعيل عملية بناء السلام،من خلال هذه المقاربة سنحلل المتغيرات التي تحدد مسار البناء المستمر للسلام وهذا سيقدم لنا في الأخير مجموعة متغيرات من خلالها نقدم مفهوما إجرائيا للمصالحة وبناء السلام،كون عمق الدراسة كما أشرنا سابقا مرتبط بآلية المصالحة لبناء السلام،في هذا الإطار نحاول دمج

البناء المفاهيمي للمصالحة وبناء السلام ضمنيا واستخدام البنى الفكرية الضمنية لكل مسطلح من خلال متغيراته في استنتاج مضمون المصالحة وبناء السلام بشكل تحليلي.

1.1.العدالة الانتقالية كإطار مرجعي لبناء السلام من خلال المصالحة

يعتبر الخبير هاينر Hayner في لجان الحقيقة الرائد في تطوير مفاهيم العدالة الانتقالية،حيث يحدد أصول الفكرة في كتاب صدر عام 1986 بعنوان الانتقال من الحكم الاستبدادي،الذي قدم بينة فكرية للباحثين حول دراسة إمكانية بناء المؤسسات الديمقراطية من خلال القانون،وتحديداً استخدام المحاكم لمعاقبة المتورطين في أعمال العنف[1]،مع الاهتمام بالكيفية التي قررت بها القيادة الجديدة في تشيكوسلوفاكيا وبولندا بعد سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية،فبدلاً من محاكمة الأفراد كان طرد قادة الحزب السابقين من الحكومة الجديدة طريقة سياسية لضمان المساءلة عن الماضي،كما حصل في أمريكا الجنوبية حيث قتلت الأنظمة العسكرية الاستبدادية آلاف المعارضين السياسيين،وكانت الأنظمة الجديدة المنتخبة ديمقراطياً في تشيلي والأرجنتين حذرة في محاكمة القادة العسكريين خوفًا من أن يتسببوا في مزيد من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية،بينما عقدت الأرجنتين بضع محاكمات ركزت فيها على توثيق الانتهاكات وتقديم تعويضات للضحايا[2].

من هنا نشأ مجال العدالة الانتقالية من محاولات إعطاء معنى نظري لسياسات المساءلة المخصصة التي تم تبنيها كجزء من عمليات أوسع لإرساء الديمقراطية السياسية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية،من هذه البدايات توسعت العدالة الانتقالية بشكل كبير،لقد أدت مثل هذه التدخلات إلى جعل مجال العدالة الانتقالية أقرب بكثير إلى مجالات حل النزاعات وبناء السلام،لتشمل إقامة سلام مستدام من خلال منع حوافز العودة إلى الصراع،وترسيخ مبادئ المساءلة واستراتيجيات سيادة القانون[3].لقد ساعد الاعتماد المتبادل للأفكار الجهات الفاعلة في تطوير أفكار للممارسات الجيدة بين آليات العدالة الانتقالية،في حين ساهم توحيد كل من لجان الحقيقة والمصالحة والمحاكمات الجنائية كأدوات للسياسة في زيادة الرغبة في التفكير في سلسلة متواصلة من الاستراتيجيات القابلة للتكيف[4].لكن تثير العدالة الانتقالية مشكلتان محتملتان[5]:

-**الأولى:**الحلول المفروضة خارجيًا على أساس القيم التي تختلف عن تلك التي تدعم مواقف وسلوكيات وتاريخ المجتمع سيكون من الصعب للغاية تنفيذها؛

-**الثانية:**أن تركيز العدالة الانتقالية على الأساليب العقابية يضيق المجال من منظور الجناة والضحايا؛ومنه الابتعاد عن الأعراف والسياسات الاجتماعية التي سمحت لانتهاكات حقوق الإنسان بالتطور والاستمرار.

إن فشل العدالة الانتقالية في الاندماج مع إعادة صياغة سيادة القانون،كإصلاح قطاع الأمن فمع مرور الوقت أصبح من الواضح أنه لا يمكن النظر في القضايا الأمنية بمعزل عن مسائل المساءلة،حيث أدت القوة والوزن غير المقيدين للعديد من الجيوش إلى تعقيد جهود المساءلة في أمريكا اللاتينية،في حين كان الجنود في ليبيريا يخشون إجراء عرض توضيحي بسبب شائعات عن إمكانية استخدام بطاقات الهوية الخاصة بهم لتقديمهم إلى المحكمة الخاصة لسيراليون،لقد تم دمج العدالة،نزع السلاح،التسريح وإعادة الإدماج بشكل واضح في أماكن مثل

كولومبيا وتم إنشاء وحدة إصلاح قطاع الأمن والعدالة الانتقالية داخل إدارة الأمم المتحدة لحفظ السلام،وبالمثل بدأت الأبحاث والممارسات في دراسة ديناميات النوع الاجتماعي للعدالة الانتقالية[6]،فكيفية تفسير العدالة الانتقالية على المستويين القانوني والسياسي لها تأثير أساسي على كيفية تنفيذها والأهداف التي تُعطى الأولوية[7].

في حين يظل مصطلح الانتقال مشكلة في نقاشات العدالة العابرة للحدود،حيث ترجع هذه الصعوبة جزئيًا إلى الطبيعة غير المتوقعة أحيانًا والمتنازع عليها لعمليات العدالة الانتقالية،فغالبًا ما تأخذ عمليات العدالة الانتقالية مسار خاص بها وتسلك طريقًا مختلفًا عن ذلك الذي يقصده مصمموها .تقدم التجارب الحديثة لعمليات العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية أمثلة مهمة أخرى للمسارات التي لا يمكن التنبؤ بها أحيانًا لهذه العمليات وتشمل التطورات محاكمات بارزة وواسعة النطاق لكبار الضباط العسكريين السابقين في بلدان مثل الأرجنتين،البرازيل،أوروغواي وبيرو،بما في ذلك رئيس دولة بيرو السابق الجنرال ألبرتو فوجيموري بعد عقود من الانتقال إلى الديمقراطية[8].تتحدى هذه التطورات بشكل أساسي التسويات المتصورة سابقًا والتي غالبًا ما تتخذ شكل قرارات العفو أو المساءلة المحدودة من خلال لجان الحقيقة،ومع ذلك هناك فكرة مهمة تساعد على فهم وتيرة الانتقال وهي الطبيعة متعددة التخصصات للمجال،لفهم عمليات العدالة والقانون من خلال مراعاة المكونات الأخرى المختلفة للانتقال التي يتم تناولها بشكل أكثر فاعلية من خلال تخصصات مثل العلوم السياسية،علم الاجتماع،الأنثروبولوجي،التاريخ وعلم النفس[9].

يتم تحليل من طرف العديد من الباحثين السؤال المركزي حول ما إذا كانت فكرة الانتقال قابلة للتطبيق أو مفيدة ويقترح أن الوقت قد حان لإنهاء نموذج الانتقال،كما يوجد تحليل لمقاربتين قانون حقوق الإنسان والعدالة التصالحية التي تحدد فرضية أن الجريمة تمثل انحرافًا عن أعراف المجتمع،وبالتالي فإن التركيز على الضحايا والجناة منفردين يمكن تفسيره،بالتالي يؤدي إلى عدم تسييس العدالة الانتقالية،أي أن التركيز القانوني يميل إلى التقليل من أهمية المساهمات المجتمعية المنهجية أو المتأصلة في تاريخ الانتهاكات،في حين أن محاسبة الجناة لها قيمة قد تضيع فرصة التأثير على شخصية المجتمع أي تغيير المعايير[10]،لكن عمليًا قد تتضمن عملية الانتقال عقودًا عديدة وقد تستمر لفترة أطول لبعض القضايا أكثر من غيرها،فقد تستغرق محاكمات المخالفين المزعومين أو عملية البحث عن الحقيقة بضع سنوات بينما قد تستغرق الإصلاحات المؤسسية مثل التحول الديمقراطي وقتًا أطول،فمن المهم أن نلاحظ في هذا الصدد أنه لا ينبغي النظر إلى الانتقال على أنه عملية خطية بسيطة[11].

1.1.1.البناء الموضوعي للعدالة الانتقالية كمرجعية للمصالحة في بناء السلام

تحقق الآليات القانونية والقضائية نتائج ايجابية فيما يتعلق بترسيخ العدالة الانتقالية،من خلال اللجوء إلى الإجراءات والمنطق القضائي في معالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية المعقدة،لذلك يبقى من الضروري الاعتراف بحدود ما يمكن أن تحققه المقاربات القضائية للمساءلة خاصة من خلال المحاكم والهيئات القضائية الدولية،فاستجابة للأهداف المعقدة المتمثلة في المساهمة في حل النزاعات،زيادة الاستقرار السياسي،مكافحة

الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة،فمن المرجح أن تظل أي مساهمات إيجابية القائمة على المحاكمة في المساءلة نسبية النتائج،فإن الطابع الخاص لتطور العدالة الجنائية الدولية قد منح الأفضلية لأشكال العدالة الجزائية بطرق غالبًا لا تساعد على حل النزاعات أو المصالحة السياسية والمجتمعية،حيث يهدف نظام العدالة الجنائية الدولي كما أوضحته المحكمة الجنائية الدولية إلى محاكمة الأفراد ومعاقبتهم وقد تم الترويج للانتقام والردع باعتبارهما الهدفين الأساسيين للعقاب.مع ذلك فقد تم تطوير العدالة الجنائية الدولية على حساب الأساليب التصالحية للعدالة والمفاهيم الأوسع للمساءلة في مجال حقوق الإنسان[12].

العدالة الانتقالية هي الطريقة التي تتعامل بها المجتمعات التي تعرضت للنزاع المسلح أو قمع الدولة،إنه ينطوي على التعامل مع تجربة ماض مضطرب ناجم عن انتهاكات واسعة الانتشار لحقوق الإنسان،وعادة ما يتضمن مثل هذا الماضي المضطرب على جرائم ضد حقوق الإنسان ومعاناة جماعية،لذلك تنظر دراسات العدالة الانتقالية في كيفية تحقيق العدالة في مثل هذه الحالات؛وكيف تتعامل هذه المجتمعات مع ماضيها بطريقة تضمن الحاضر والاستمرارية[13].

كما يمكن اعتبار العدالة الانتقالية على أنها مفهوم العدالة المرتبط بفترات التغيير السياسي،الذي يتميز بردود قانونية لمواجهة أخطاء الأنظمة القمعية السابقة،ويركز هذا التعريف بشكل أساسي على المرحلة الانتقالية،في حين أن دور القانون حاسم في التعامل مع الماضي فإن أي اقتراح بأن القضايا الأخرى المتعلقة بالعلاقة الاجتماعية والثقافية مثل العمليات التعليمية أو الذاكرة أو الشفاء ليست مدخلات مهمة في مثل هذه الحالات من شأنه أن يغيب عن الأبعاد الحيوية للتحول الاجتماعي بعد النزاع المسلح أو القمع،وبالتالي تقويض الانتقال[14].بالإضافة إلى أنها تشمل تلك المجموعة من الممارسات والآليات والاهتمامات التي تنشأ بعد فترة من النزاع المسلح أو الحرب الأهلية أو القمع والتي تهدف بشكل مباشر إلى مواجهة الانتهاكات السابقة للإنسان والتعامل معها،كما لعبت الأمم المتحدة انطلاقاً من دورها الاستراتيجي فحددت أن العدالة الانتقالية مجموعة كاملة من العمليات والآليات المرتبطة بمحاولات المجتمع للتصالح مع إرث من الانتهاكات الواسعة النطاق في الماضي،من أجل ضمان المساءلة وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة[15].

في هذا الإطار تعتبر العدالة الانتقالية كمجال للنظرية والممارسة يهتم بمسائل الحقيقة والعدالة والمصالحة في سياق تغيير الأنظمة السياسية من الأنظمة العسكرية إلى النظام الانتخابي،في هذا العنصر سنركز على آلية المصالحة فالديناميكيات والأنماط المرتبطة بالتصورات الخاصة ببناء السلام تجعل العمليات والحلول العقلانية التي تهدف إلى تحويل الصراع إلى السلام في بعض الأحيان غير فعالة،فلابد أن يكون بناء السلام متأصلا في الحقائق التجريبية والذاتية التي تشكل وجهات نظر الأطراف المتنازعة واحتياجاتهم بهدف الاستجابة لها،فحسب ليدراخ Lederach في هذه المرحلة بالذات يجب أن يبتعد النموذج المفاهيمي والتطبيق العملي لبناء السلام عن إطار العمل التقليدي والأنشطة التي تشكل دبلوماسية الدولة،حيث يعتبر هذا التحول النموذجي إطار مرجعي يركز على استعادة العلاقات وإعادة بنائها،باستخدام مقاربة تتجاوز الاستراتيجيات التقليدية،حيث يتم معالجة

الجوانب العلائقية للمصالحة كمكون مركزي لبناء السلام[16]. أثر القانون الدولي الإنساني على تطوير وتشغيل قواعد وممارسات العدالة الانتقالية،حيث كان الاهتمام العالمي بإضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان في النظام الدولي دافعًا رئيسيًا لتطوير العدالة الانتقالية في الفترة المعاصرة[17].

في هذا الإطار هناك على الأقل منظورين أساسيين عقلانيين يمكن من خلالها رؤية العدالة:التوزيعية والترابطية،تركز العدالة التوزيعية على تخصيص الموارد بينما تهتم العدالة التصحيحية بمعالجة مظالم الماضي،بينما تهتم العدالة التوزيعية بإنشاء نظام للحقوق تركز العدالة التصحيحية على استعادة مخطط الحقوق التي أنشأتها العدالة التوزيعية عندما يكون هناك انتهاك لهذا المخطط،على الرغم من الصعوبات الواضحة الكامنة في تفعيل أي من مخططي العدالة بشكل واضح في مجتمع خرج من فترة مضطربة،فإن تحقيق العدالة يعتبر أمرًا ضروريًا في هذا السياق،كهدف محدد في نشر آليات العدالة الانتقالية[18].

2.البناء القيمي لديناميكية العلاقة بين العدالة الانتقالية،المصالحة و بناء السلام

البناء القيمي يعتبر الترابط بين مختلف القيم المتصلة بالعدالة الانتقالية،المصالحة وبناء السلام التي يتم بناؤها في جميع المستويات المرتبطة بالعملية السياسية والتي تنتج بدءا من المجتمع وتتشكل عن طريق التراكمات الفكرية أو الفلسفية مرورا بالبناء العملياتي لهذه القيم التي سيتم تناولها في هذا العنصر من قيمة الهوية إلى قيمة حقوق الإنسان كقيم إستراتيجية.

2.2.الهوية كقيمة إستراتيجية في العلاقة التفاعلية بين العدالة الانتقالية،المصالحة و بناء السلام

السؤال الأساسي في هذا العنصر يتضمن كيف يتم المحافظة على استمرارية عملية المصالحة في المجتمعات المنقسمة،كتصور إيجابي للمصالحة أوضح هارولد سوندرز Harold Saunders وراندا سليم Randa Slim اللذان طرحا العلاقات كنقطة محورية للحوار المستمر في حالات الصراع،حيث لا يتم السعي وراء المصالحة من خلال البحث عن طرق مبتكرة للتخلص من انتماءات الجماعات المتضاربة أو تقليلها،بل يتم بناؤها بآليات تشرك أطراف النزاع مع بعضهم البعض[19].

يمكن لفت الانتباه لفكرة مهمة في عملية المصالحة هي كيفية الحفاظ عليها من الناحية العملية،حسب ليدراخ مجال بناء السلام وتحويل النزاعات لا يزال في مهده في تطوير هذا التطبيق،لكن يمكن الإشارة إلى عدد من الأساليب التي تم تجربتها وإلى بعض التجارب المحددة التي تقع ضمن النموذج المفاهيمي للمصالحة،مثلا القضايا الشعبية من داخل البوسنة التي مزقتها الحرب حيث أدت الجهود التي بذلها رجال الدين المحليون والمسلمون إلى انضمام المجتمعات معًا عبر خطوط الصراع لمتابعة وقف إطلاق النار المحلي،على مستوى القادة متوسطي التأثير في المجتمعات المتنازعة يمكن توظيف مجموعة الخبرات لمجموعات الحوار وورش عمل حل المشكلات،والتي جمعت الخصوم معًا لاستكشاف تجاربهم ووجهات نظرهم وبناء العلاقات،لتطبيق بعض هذه الأفكار حول المصالحة يمكن استكشاف الديناميكيات الدقيقة للمراحل الأولى التي تنشأ فيها مختلف الاتفاقيات الخاصة بالسلام[20].

بهذا فالمصالحة تركز على بناء علاقة بين الخصوم تتضمن البعد العلائقي للجوانب العاطفية والنفسية للصراع والحاجة إلى التعرف على مظالم الماضي واستكشاف الترابط المستقبلي،تخلق المصالحة مجال للقاء الأطراف وتسعى كمفهوم عملي إلى إعادة تأطير الصراع هدفها الأساسي ومساهمتها الرئيسية هو البحث عن طرق مبتكرة لخلق وقت ومكان ضمن مستويات مختلفة من المتضررين لمعالجة ودمج الماضي المؤلم والمستقبل المشترك الضروري كوسيلة للتعامل مع الحاضر[21].

بالتالي فالسلام والمصالحة يتطلبان إنهاء جميع أنواع العنف الثلاثة التي حددها غالتونج Galtung المباشر،الهيكلي والثقافي من أجل منع عودة ظهور الصراع على المدى الطويل،فمن الضروري معالجة ليس فقط العنف المباشر ولكن أيضًا أسباب العنف الهيكلي والثقافي. بينما يظهر العنف الهيكلي من خلال التوزيع غير المتكافئ للسلع والموارد،فإن العنف الثقافي يخدم إعادة الإنتاج والتبرير الأيديولوجي لنظام القهر والظلم،وبالتالي فإن سبيل السلام الوحيد الناجح هو العناصر التالية[22]:

-تحويل الوسائل العنيفة لحل النزاع إلى وسائل غير عنيفة

-منع التهميش والتمييز لطبقة معينة من المجتمع

-تؤدي العناصر السابقة إلى مشاركة مشتركة لفهم أسباب الصراع والقبول المتبادل.

من هذا المنطلق تفهم المصالحة هنا على أنها عملية من جهة ونتيجة من جهة أخرى،يمكن تحديد المصالحة التي تُفهم على أنها نتيجة من خلال التوفيق بين الخصوم السابقين في نهاية الصراع، إذا تم استيفاء ثلاثة شروط[23]:

1-لا يحدث المزيد من العنف المباشر (أي الجسدي) (المرحلة 1:السلام السلبي) ؛

2-الأسباب الأصلية للنزاع (حقوق الأقليات، لنزاعات الحدودية،الموارد النادرة)يتم حلها بطريقة غير عنيفة (المرحلة 1 والمرحلة 2:السلام الإيجابي) ؛

3-تعمل جميع الأطراف على تفسير مشترك لنزاع الماضي وترسيخ ثقافة السلام من خلال إنشاء مواقع تذكارية مشتركة أو إنشاء لجان التاريخ أو نشر الكتب المدرسية مع تفسير مشترك للماضي.

لكن تؤكد دراسات الحالة إلى حدود النظرية في الممارسة،بالتالي تبرز الحاجة للنظر بشكل نقدي في المعايير المقترحة للمرحلة النهائية في المجتمع الذي طبق معايير المصالحة الوطنية،بهدف إزالة الاغتراب والخوف بتبادل القيم وتطوير علاقات ملائمة،كون الفوائد المادية ستتراكم كنتيجة للمعاملات السلمية[24].

إذا المصالحة هي أكثر من مجرد حل رسمي للنزاع وتتضمن في النهاية تحولًا هيكليًا في المصالح والمواقف والهويات،أن يراجع كل طرف هويته الخاصة بما يكفي فقط لاستيعاب هوية الطرف الآخر،بينما يتغلب الطرفان على الترابط السلبي لهوياتهما،يمكنهما البناء على الترابط الإيجابي لهوياتهما الذي يميز غالبًا الأطراف التي تعيش على مقربة من بعضها البعض،بهذا تتجاوز المصالحة حل النزاع من حيث أنها تتجاوز مستوى الشراكة البراغماتية-وهي السمة المميزة لتحديد الهوية وهي ضرورية لصنع السلام-وتمكن الأطراف من استيعاب

العلاقة الجديدة ودمجها في هوياتهم الخاصة[25]،هكذا يمكن أن تتطور المواقف الجديدة تجاه الآخر ليس فقط جنبًا إلى جنب مع المواقف القديمة ولكن بدلاً منها،على النقيض من عملية تغيير المواقف التي تميز التعرّف فإن المواقف الداخلية لا يتم أخذها على أكمل وجه فحسب بل يتم إعادة صياغتها،عندما يتم دمج المواقف الجديدة في هوية المجموعة نفسها فإنها تحل تدريجيا محل المواقف القديمة،من هنا يمكن أن تتحول الثقة في العمل تدريجياً إلى ثقة شخصية،هذا لا يمنع احتمالية عودة ظهور مخاوف وشكوك قديمة لكن العلاقة أقل عرضة للتغيرات الظرفية[26]،في هذا الإطار يشير دانيال بارتال Daniel Bartal تتطلب المصالحة تغيير الذكريات الجماعية عن الماضي أو على الأقل الاعتراف بوجود روايتين للنزاع،حيث تستمر عملية الإصلاح بين الخصوم السابقين على مراحل وقد تنطوي على انتكاسات، لذلك نتحدث عن المصالحة كعملية إذا لم يتم استيفاء جميع المعايير المذكورة سابقا وعن المصالحة كنتيجة إذا تم استيفاء جميع المعايير[27]،يشير هذا التحليل إلى معضلة كبيرة حيث تتطلب المصالحة من الأطراف تغيير عنصر من عناصر هويتهم مع الحفاظ في نفس الوقت على جوهر هويتهم بل وتقويتها وهو خطير بالنسبة لأطراف الصراع الهوياتي الوجودي،يمكن تحقيق ذلك بسهولة أكبر في المواقف التي رفض فيها أحد الأطراف بالفعل جزءًا من هويته كما كان الحال بالنسبة للعديد من الألمان في ألمانيا ما بعد النازية والكثير من البيض في جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري،لكن من الصعب بشكل خاص في النزاعات التي يصر فيها كل جانب على عدالة قضيته ويرى نفسه قد ظلمه الآخر،لتكمن المعضلة في أن مقدار ونوع تغيير الهوية الذي يتطلبه "أ" من "ب" ليكون جاهزًا للمصالحة قد ينظر إليه "ب" على أنه يقوض جوهر هويته،أحسن مثال هنا هو المطالبة بالاعتراف بالذنب الجماعي الذي كانت ألمانيا ما بعد النازية مترددة في الاعتراف به[28].إذا يجب أن تُفهم المصالحة على أنها نموذج تنظيمي لا يهدف فقط إلى التوفيق بين الأطراف بشكل علائقي،ولكن بشكل أساسي لإنشاء نظام سوسيو–سياسي بشكل متبادل،لكن تشير مشكلة الاغتراب الهيكلي إلى عيوب البنية السوسيو–سياسية التي تعيق قدرة الوكلاء المناسبين على الانخراط في حوار تعويضي،وتشير مشكلة الاغتراب الوجودي إلى عدم يقينية الفاعل بشأن الفاعلية،وهي حالة نشأت عن تفكك وانهيار الأطر الاجتماعية والأخلاقية التي تم من خلالها تكوين المجتمع وانخراط الفاعلين في نشاط تحقيق الذات[29].

2.2.2.حقوق الإنسان كقيمة إستراتيجية للعلاقة التفاعلية بين العدالة الانتقالية،المصالحة وبناء السلام

من خلال الدراسة المعمقة للعلاقة بين حقوق الإنسان كقيمة إستراتيجية للعلاقة التفاعلية بين العدالة الانتقالية،المصالحة وبناء السلام،يمكن التطرق إلى دراسة فريدريك مغراتFrédéric Mégret ورفاييل فاغليان Raphael Vaglian بعنوان العدالة الانتقالية و حقوق الإنسان Transitional justice and human rights يمكن النظر إلى مساهمة القانون الدولي لحقوق الإنسان في العدالة الانتقالية من خلال شقين[30]:

-أولاً:قانون حقوق الإنسان يسهل على نطاق واسع ويمكّن عمليات العدالة الانتقالية،بمعنى أنها ساعدت في وضع التزام رسمي للدول بإجراء إصلاحات مؤسسية ومجموعة من الإجراءات الإدارية،التشريعية والقضائية للرد على الجرائم الخطيرة لحقوق الإنسان.

-ثانيًا:بالإضافة إلى تحفيز مبادرات العدالة الانتقالية من خلال فرض التزامات إيجابية على الدول،يوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان قيودًا واضحة على التدابير التي يمكن اتخاذها باسم العدالة الانتقالية،بالتالي في هذا الصدد هو أحد أسس العدالة الانتقالية من حيث أنه يجعل تطبيقها ممكنا ويحدد إمكاناتها كذلك.

من هذا المنطلق تعتمد العلاقة الدقيقة بين المتغيرين العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان إلى حد كبير لتحليل العلاقة الأوسع نطاقا لعلاقة القانون والعدالة في أوقات التحول الاجتماعي والسياسي،تكمن في هذه النقطة بالذات أسئلة معقدة حول طبيعة حلقات العدالة الانتقالية باعتبارها إما قانونية بشكل أساسي،أو تتطلب إجراءات قانونية استثنائية،أو قابلة جزئيًا للتطبيق العادي للقانون،هذا المجال له تداعيات قانونية ملموسة حيث أن مسألة ما إذا كانت المواقف الانتقالية تبرر الإجراءات التي لن يتم اتخاذها في ظل الظروف العادية هي عادة ما تنطوي على محتوى ونطاق التزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان،وهي مجموعة من القوانين التي ينبغي أن يقال عنها تقليديًا متحفظة اتجاه الاستثناءات وحالات الاستثناء يعتبر النقاش الأساسي حول الدور المناسب للقانون الدولي لحقوق الإنسان والتدقيق القضائي موضوعًا متكررًا يطلع على كل نزاع قانوني يشمل نزاعات انتقالية مشحونة سياسياً[31].

بعض الموضوعات الرئيسية للعدالة الانتقالية التي تضمنها القانون الدولي لحقوق الإنسان منها:العفو،التطبيق الرجعي للتدابير الجنائية،التعويضات،استعادة الممتلكات وأطر تقاسم السلطة في الدساتير،حيث كان تأثير القانون الدولي لحقوق الإنسان على كل هذه القضايا ملموسًا،ففي بعض المجالات خاصة ممارسات السعي إلى تحقيق العدالة الجنائية بأثر رجعي وإصدار قرارات العفو عن الجرائم الخطيرة،كانت هيئات حقوق الإنسان الإقليمية والعالمية أكثر استعدادًا لاعتبار بعض المعايير ملزمة بغض النظر عن الظروف المخففة في أعقاب التحولات،أما في مجالات أخرى كانت هيئات حقوق الإنسان أكثر احترامًا بتجنب إخضاع الدول التي تمر بمرحلة انتقالية لنفس معايير حقوق الإنسان المطبقة في الفترات العادية،سواء من خلال التذرع بهامش التقدير في سياق المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أو رفض قبول الدعاوى لأسباب تتعلق بالولاية القضائية،غالبًا ما رفضت هيئات حقوق الإنسان دعم الالتزامات الصارمة للدول التي تمر بمرحلة انتقالية،بالتالي دور القانون الدولي لحقوق الإنسان في تشكيل وسائل المساءلة من خلال نزع الشرعية عن العفو والتأكيد على مبدأ الشرعية المرتبطة بقضايا التعويضات والإصلاح المجتمعي حيث لعبت حقوق الإنسان بشكل عام دورًا مهيمنًا أقل في صياغة العمليات الانتقالية[32].

ربما يكون أفضل توضيح لدور حقوق الإنسان في التفاعل المنتج مع قضايا العدالة الانتقالية هو السؤال الرئيسي حول كيفية التعامل مع مرتكبي العنف السياسي،ففي التسعينيات كانت إحدى القضايا الأولى والرمزية

المهمة في الدراسات في مجال العدالة الدولية هي ما إذا كانت حالات العفو متوافقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان،على الرغم من أن ممارسة إدراج قرارات العفو كشروط في الاتفاقيات الانتقالية هي ممارسة طويلة الأمد،إلا أن هذه الظاهرة خضعت لاهتمام متجدد في أعقاب موجة الدمقرطة التي اجتاحت أمريكا الجنوبية في الثمانينيات،خلال هذه الفترة من الاضطرابات السياسية سعى العديد من أعضاء الأنظمة الاستبدادية إلى تحصين أنفسهم من الملاحقات الجنائية عند التفاوض على نقل السلطة،بينما قامت الأرجنتين وبوليفيا في نهاية المطاف بمقاضاة وإدانة بعض ضباط الجيش كما تخلت العديد من الدول عن مثل هذه الإجراءات تمامًا واختارت أحيانًا وسائل أقل عقابية للتصالح مع التعدي على حقوق الإنسان السابق[33].

أحد المتغيرات المعقدة في هذا السياق هو أنه في حين أن بعض قرارات العفو صدرت خارج أي عملية انتقالية حقيقية،فإن بعضها كان نتيجة لجان الحقيقة والمصالحة والتي تم فهمها في حد ذاتها بشكل عام على أنها خطوة إيجابية وضرورية في البيئات الانتقالية،حيث غالبًا ما كان يُنظر إلى هذه اللجان على أنها وسيلة مفيدة لتقديم سرد موثوق للجرائم السابقة التي تتجاوز بعض القيود المرتبطة بالعدالة الجنائية،خاصة عندما يتعلق الأمر بأخذ الضحايا في الاعتبار،لكن وسائل أفضل للاستجابة للاحتياجات المجتمعية في فترات الانتقال تمثلت في التطور المدفوع جزئيًا باعتبارات جديدة لمبادرات العدالة التصالحية باعتبارها بدائل قابلة للتطبيق،ومفضلة في بعض الأحيان للوسائل العقابية،حيث برزت الجوانب السلبية للعلاقة بين المحاكمات الجنائية والتاريخ هذا الاهتمام بالوسائل البديلة للعدالة ساعد في تطوير فكرة الحق في معرفة الحقيقة باعتباره أحد الاهتمامات المتميزة والمحورية في مجال العدالة الانتقالية،على الرغم من أن هذا الحق المتميز ليس له أساس نصي يذكر في بنود حقوق الإنسان،لكن تضمن معاهدات أخرى لحقوق الإنسان،وتجدر الإشارة إلى أنه في نظام البلدان الأمريكية كان حق أفراد الأسرة في معرفة مصير الضحايا يُعامل أحيانًا كنتيجة طبيعية واضحة لواجب الدولة في التحقيق في انتهاكات الاتفاقية[34].

بدلاً من ذلك فقد تم تصورها على أنها حق تنص عليه حقوق وواجبات الاتفاقية الأخرى،أي الالتزام باحترام الحقوق والحق في المحاكمة العادلة والحماية القضائية وحرية الفكر والتعبير،في النظام الأوروبي لحقوق الإنسان استندت الغرفة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في البداية إلى مصلحة أقارب الضحايا في الكشف عن الحقيقة في سياق تعاون الدولة مع التحقيقات بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المادة 3814،لكنها ذكرت منذ ذلك الحين الحق فيما يتعلق بالجانب الإجرائي للمادة(تحريم التعذيب والعقوبات اللاإنسانية أو المهينة) لكن المشكلة هي أن العديد من لجان الحقيقة والمصالحة تميل إلى الارتباط بالعفو،في حين أنه من المفاهيم الخاطئة أن يتم الخلط بين الظاهرتين نظرًا لأن العديد من لجان الحقيقة لا تؤدي إلى قرارات العفو وأن العديد من قرارات العفو لا تسبقها لجان الحقيقة،فإن بعض الأمثلة على الاختلاط بينهما تبرز بالفعل وقد أدت إلى تعقيد النقاش،على سبيل المثال في حالتي سيراليون وغانا عملت لجان الحقيقة بعد سريان

مفعول العفو،وفي السلفادور تم إطلاق عفو شامل بعد نشر تقرير لجنة الحقيقة، بشكل واضح في حالة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا التي منحت العفو لمن كشفوا عن تورطهم في جرائم ذات دوافع سياسية[35].

مع ذلك فإن التحول نحو أساليب غير عقابية رغم أنه مرغوب فيه من وجهة نظر العدالة الانتقالية،لا يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي،لأن تحصين مرتكبي جرائم معينة من الملاحقة القضائية يمكن أن يتعارض مع التزامات المعاهدة،حيث تتضمن اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقيات جنيف لعام 1949 التزامًا بتسليم أو مقاضاة مرتكبي التعذيب والتعدي على القانون الدولي الإنساني. حتى عندما يتعلق الأمر بالقانون الدولي العام لحقوق الإنسان فقد لوحظ تحول إجرامي كبير في العقود الماضية،ففي قضية فيلاسكيز رودريغيز التاريخية مثلا قررت المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان في سياق الاختفاء يجب على الدولة الطرف منع أي انتهاك للحقوق المعترف بها في الاتفاقية والتحقيق فيها والمعاقبة عليها، بالإضافة إلى ذلك بينما لا تتطلب صراحة الملاحقات الجنائية على الجرائم فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تم تفسيرها بشكل رسمي على أنها تتطلب من الدول التحقيق ومقاضاة ومعاقبة بعض منتهكي القانون الدولي لحقوق الإنسان، بعبارة أخرى كان من حق ضحايا بعض التعديات الخطيرة لحقوق الإنسان ممارسة الوظيفة القمعية الإجرامية للدولة،على الرغم من أن هذه الالتزامات تم التعبير عنها في كثير من الأحيان كجزء من واجب الدولة في منع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان أو دعم ثقة الجمهور في سيادة القانون،فقد تم ربطها أيضًا في بعض الأحيان بحق الضحايا و/أو أفراد الأسرة.

من منظور تاريخي يعد تطوير الحق في معاقبة الآخرين أمرًا متناقضًا إلى حد ما في ضوء أصول القانون الدولي لحقوق الإنسان كمحاولة للحد من السلطات القسرية للدول بدلاً من تسهيل ممارستها،وهو تحول في الأحداث أدى إلى زيادة مقدار البحث عن الذات داخل الهيئات العلمية،على الرغم من أن تركيز العدالة الجنائية قد تم في البداية بشكل مستقل عن مخاوف العدالة الانتقالية الأوسع إلا أنه ربما لم يكن تأثيرها أكثر حدة مما هو عليه عندما يتعلق الأمر بالعمليات الانتقالية الواسعة،كنتيجة طبيعية لإدماج واجبات النيابة العامة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بدأت هيئات حقوق الإنسان في الإعراب عن قلقها بشأن شرعية العفو في التسعينيات وإن كان ذلك في كثير من الأحيان يتجنب العديد من الفئات المتورطة في أعمال العنف الجرائم ضد الإنسانية[36].

ثانيا. الميكانزيمات الإستراتيجية للعدالة الانتقالية لتفعيل المصالحة من اجل بناء السلام

تشكل الميكانيزمات الإستراتيجية للعدالة الانتقالية أهمية كبيرة في تفعيل مسار المصالحة الوطنية داخل الدول والمجتمعات ما بعد النزاع،بالتالي تبرز إشكالية الضحايا والجناة في الدول والتي تؤثر بشكل سلبي في استمرارية بناء السلام،خاصة مع إثارة مجموعة قضايا غير منتهية تتضمن في الغالب إشكاليات النسيان،العفو،المسامحة،الشفاء من الجروح الماضية،بالتالي هل يمكن للميكانيزمات التي سنناقشها لجان الحقيقة والمصالحة،استرجاع الذاكرة بعلاج الماضي أن تقدم نتائج إيجابية خاصة انه لكل مجتمع بناء موروفولوجي

معين و مختلف عن مجتمعات أخرى،بالتالي هل الآليات التي تضعها الدول في هذا الإطار قادرة على الوصول لحلول تؤدي إلى بناء مستدام للسلام من خلال المصالحة.

1. طبيعة تشكيل لجان الحقيقة والمصالحة

في هذا العنصر سيتم تحليل مدى فاعلية لجان الحقيقة والمصالحة في كشف الحقائق الماضية المرتبطة بالجرائم ضد حقوق الإنسان،ومحاولة طمس الهويات الخاصة بكل فئة في المجتمع،مع الإشارة إلى النقائص التي تتضمنها لجان الحقيقة والمصالحة من إشكاليات عميقة مرتبطة بالدرجة الأولى بفكرة الحقيقة بحد ذاتها وكيفية إثبات مدى صدقية ومصداقية الحقائق المتوصل إليها،بالإضافة إلى كيفية إدراك مفاهيم الحقيقة والعدالة والمسؤولية والمصالحة والاعتذار والتسامح،في إطار إعادة بناء الذات والهويات في أعقاب الصدمة الشديدة والعنف الجماعي.

1.1.فاعلية لجان الحقيقة والمصالحة في استقصاء الحقائق الخاصة بالجرائم ضد حقوق الإنسان

يتم إنشاء لجان الحقيقة بشكل متزايد داخل المجتمعات التي تعرضت للنزاعات من أجل الإبلاغ عن جرائم حقوق الإنسان،والتي تكون غالبًا جزءًا من تسوية تفاوضية للنظر في المشاكل التي يتم ارتكابها من كلا الجانبين في النزاع،بل إن البعض يوفر الحماية لمرتكبي الجرائم[37]. تحاول لجان الحقيقة والمصالحة التوسط بين ما يسميه كوهين قوى الإنكار والاعتراف المتنافسة للتعامل مع الماضي،نشأت لجان الحقيقة في أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الاستبداد في ثمانينيات القرن الماضي كعنصر فعال وضروري لبناء السلام،حيث برز هذا الإلحاح على الحقيقة في إنشاء ما يقرب من 40 لجنة الحقيقة في جميع أنحاء العالم،فالسهولة التي تم بها اعتماد مصطلحي الحقيقة والمصالحة من خلال التحقيقات التاريخية حول تورط الكنيسة الكاثوليكية في إيرلندا في إساءة معاملة الأطفال والاعتداء عليهم من السكان الأصليين في المدارس الداخلية[38].كما يقدم هاينر خمس سمات مشتركة للجان الحقيقة كمايلي[39]:

1- التركيز على الأحداث الماضية بدلاً من الأحداث الجارية؛

2-يتم التحقيق في نمط الأحداث التي وقعت خلال فترة زمنية معينة؛

3-يتم التعامل بشكل مباشر وعلى نطاق واسع مع المتضررين مع جمع المعلومات عن تجاربهم؛

4-هيئة مؤقتة تهدف إلى الانتهاء بتقرير نهائي؛

5-مفوضة رسميًا من قبل الدولة.

يمكن تقييم تاريخ وميزات لجان الحقيقة بمجموعة المبادئ المحدثة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال العمل لمكافحة الإفلات من العقاب،فوفقًا لمجموعة المبادئ المحدثة لمكافحة الإفلات من العقاب فإن لجان الحقيقة هي هيئات رسمية مؤقتة غير قضائية لتقصي الحقائق،تحقق في نمط انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب عادةً على مدى عدد من السنوات،فعادة ما يتم عرض نتائج التحقيقات التي أجرتها لجان الحقيقة جنبًا إلى جنب مع التوصيات الواردة في التقرير،بالإضافة إلى ذلك من الناحية العملية قد تلعب لجان الحقيقة

أيضًا دورًا في معالجة التعويضات وإعادة تأهيل الضحايا،وأحيانًا العفو،حيث يعتبر تقديم التعويضات جزءًا رسميًا من عمل لجنة الحقيقة في غامبيا للتعويضات والمصالحة في حين شاركت لجنة الحقيقة في السلفادور في التعويضات وإعادة التأهيل وتولت لجنة جنوب إفريقيا الثلاثة معا،عادة ما تكون نتائج لجان الحقيقة مهمة لتقديم التعويضات لأن المعرفة بظروف الطريقة والزمان والمكان والدوافع وتحديد هوية الجناة أمر أساسي لتقديم تعويضات كاملة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان[40].

تُستخدم هذه الطريقة عندما يقبل أحد الطرفين أو كلاهما المسؤولية عن الأفعال السيئة التي ارتكبت أثناء النزاع ويكونان مستعدين لتعويض الضحايا،تتجاوز هذه الطريقة الاعتذار حيث يشير عرض التعويضات إلى اعتراف المخطئ بالذنب والندم؛ ومن ناحية أخرى فإن قبول الضحايا للتعويضات يشير إلى استعدادهم للتسامح،هذه العناصر مهمة للمصالحة[41].

يتم تشكيل لجان الحقيقة والمصالحة للمساعدة في زيادة التفاهم المتبادل وليس لمعاقبة المخالفين،تمت من خلال تقارير هذه اللجان مقاضاة المسؤولين ومرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من قبل محاكم دولية خاصة،كما هو الحال في محاكمات نورنبيرغ بعد الحرب العالمية الثانية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة،كثيرا ما عقدت محاكمات أيضا داخل البلدان ضد أشخاص متهمين بارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب أو القمع[42].

بالتالي يمكن للمحاكمات في هذا الإطار أن تقدم بعض الفوائد نفسها التي تقدمها لجان الحقيقة من خلال الكشف عن حقائق لم يتم الاعتراف بها من قبل،لكن قد تتسم بالصيغة الانتقامية،حيث غالبًا ما تكون أدوات للنظام القمعي للحفاظ على الهيمنة المحلية[43]، بالإضافة إلى هذا غالبًا ما يتخذ المواطنون العاديون أنواعًا من الإجراءات التي يمكن أن تساعد في تعزيز الحقائق التي تساهم في المصالحة،من خلال دور العلماء والمفكرون في توثيق الماضي والقمع المستمر،مثلا في مواجهة الإنكار الرسمي كما يتضح من تحليلات الإبادة الجماعية للأرمن في تركيا[44]،هذه اللجان طريقة للتعامل على نطاق واسع مع الماضي، والغرض منها هو الكشف عن حقيقة الماضي والعمل كآلية لإقامة العدل،وهي ذات أهمية خاصة في ضوء حقيقة أن التعويض الفردي غير ممكن في معظم الحالات،في هذه العملية يسمح الكشف عن الماضي للمجموعات ببناء ذاكرتها الجماعية الجديدة وبالتالي يسهل التعافي،تم تنفيذ أشكال مختلفة من هذه اللجان في جنوب إفريقيا وتشيلي والأرجنتين والسلفادور وهندوراس وأوروغواي ورواندا،جنوب إفريقيا[45].

تشكل المحاكمات العلنية لأفراد معينين متهمين بانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية،طريقة أخرى يُنظر إليها على أنها تسهل عملية المصالحة من خلال مايلي[46]:

-**أولاً:**توفر مثل هذه المحاكمات فرصة للكشف عن الآثام ومن ثم الاعتراف بمعاناة الضحايا.

-**ثانيًا:**عندما يتم إثبات الذنب على المجرمين يتم معاقبتهم،حيث تفي المحاكمات بالرغبة العميقة في الانتقام وتعطي الضحايا إحساسًا بأن العدالة قد تم تحقيقها،حيث تضع المحاكمات المسؤولية عن الجرائم على عاتق أفراد معينين مما يقلل من مسؤولية المجموعة التي ينتمون إليها.

-**ثالثا:**تعمل هذه المحاكمات كتحذيرات من خلال إظهار أنه يمكن العثور على أولئك الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

1.1.1.إشكالية تحديد الجناة والضحايا في إطار لجان الحقيقة والمصالحة

حددت لجنة الحقيقة والمصالحة الضحية من خلال نية الجاني وأفعاله التي تخلق شروط البروز كضحية،بالتالي عند الاستجواب يقدم للضحايا والجناة أدوارًا محددة بوضوح حتى يمكن الوصول للنتائج المطلوبة[47]،المشكلة الأساسية في هذا الإطار تتمثل في أن دعاة لجان الحقيقة يقدمون رابطًا سببيًا بين الاعتراف بالمعاناة والسماح للضحايا برواية قصتهم،حيث يمكن للحقيقة أن تعيد الصدمة،فكما هو موضح في جنوب إفريقيا يمكن إعادة تخصيص أصوات الضحايا لتلائم متطلبات برامج بناء السلام،حيث يتم تجاهل نتائج لجان الحقيقة و/أو الاعتراض عليها،بالمقابل في استطلاع أجري في صربيا قال نصف المستجيبين إنهم لا يعتقدون أن الصرب قد ارتكبوا جرائم حرب خلال التسعينيات على الرغم من النتائج التي توصلت إليها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تثبت العكس تماما،يمكن طرح تساؤل إلى أي مدى تميل لجان الحقيقة إلى تشكيل وتجسيد هويات الضحايا والجناة وما إذا كانت هذه التعارضات الثنائية تحجب حقيقة المسؤولية الهيكلية،من خلال تحليل العلاقة بين لجان الحقيقة والضحايا،الجناة والجهات الهيكلية بدورها،حيث تبرز الحاجة إلى مزيد من الاعتراف بتعقيد الهوية والمشاركة في الصراع لتوفير انعكاس أكثر صدقًا للماضي ورابطًا أكثر استدامة بين قول الحقيقة وبناء السلام[48].

تنطوي مشاركة المقاتلين السابقين في لجان الحقيقة وغيرها من هيئات استعادة الحقيقة على عدد من الفوائد لكلا الطرفين،قد توفر المشاركة في قول الحقيقة للمقاتلين السابقين فرصة للاعتذار عن أفعالهم أو إظهار الندم وكل ذلك قد يحسن الثقة المدنية ويسهل إعادة الاندماج في مجتمعاتهم السابقة،فقد تم الربط الواضح بين المشاركة في لجنة الحقيقة والمصالحة وإعادة الإدماج من قبل عدد من المحاربين السابقين في سيراليون الذين ذكروا أن لجنة الحقيقة والمصالحة ستمنحهم فرصة لشرح سبب قتالهم والحقيقة ستساعد العائلات والضحايا على المسامح،وبالمثل قد يوفر فرصة للمقاتلين السابقين لشرح أنهم تعرضوا هم أيضًا للضغط خاصة إذا تم تجنيدهم قسرًا أو لإبعاد أنفسهم عن أولئك الذين ارتكبوا جرائم دولية أو ضد حقوق الإنسان[49].

في حالات أخرى يمكن أن توفر لجان الحقيقة `مساحة آمنة 'يمكن للأفراد من خلالها البدء في فهم تورطهم في النزاع،وربما تخفيف الصدمات أو الشعور بالذنب أو الخجل أو الخوف،حيث يقترح والدورف أن لجان الحقيقة يمكن أن تستفيد بشكل هائل من المحاربين السابقين الذين يقولون الحقيقة بشأن الجرائم الدولية وحقوق الإنسان التي ارتكبوها أو شهدوها،بالنظر إلى أن أحد نقاط الضعف الرئيسية في العديد من اللجان هو

الاعتماد المفرط على أقوال الضحايا حيث يمكن لشهادة المقاتلين السابقين أن تساعد في تحديد مكان رفات الضحايا وتحديد المستفيدين من التعويضات،ودفع إصلاحات قطاع الأمن وتكوين رؤى أكثر صدقًا عن الماضي،حيث يعتبر التعرف العام على الجناة وجرائمهم يشكل مدخل أساسي للقدرة على المحاسبة،حيث تتطلب الغايات والأهداف الاعتراف بتعقيد الصراع ووجود ضحايا ومرتكبي جرائم معقدة[50].

يمكن ملاحظة التركيز المهيمن على الأخطاء السياسية والمدنية،مثلا فيما يتعلق بلجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو التي ركزت بشكل ضيق على إصلاح الضرر الناجم عن انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية بدلاً من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،وبالمثل فإن لجنة الحقيقة في الأرجنتين،تشيلي والسلفادور قدمت تفسيرات إجرائية موجزة للاستقطاب السياسي مثل قمع الدولة وسيادة القانون الخاطئة،لكنها فشلت في الخوض في الأسباب الهيكلية الكامنة للصراع خاصة الاشتباكات السياسية حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

لقد تم انتقاد لجان الحقيقة مثلا في أمريكا اللاتينية نظرًا لتركيزها فقط على التعدي على الحقوق المدنية والسياسية خاصة حالات الاختفاء القسري والإعدام والتعذيب،في المقابل الفشل في تضمين الجرائم الاقتصادية والفساد في أطرهم المرجعية،لكن يمكن القول أن التفاوت الاجتماعي الواسع وسوء الإدارة الاقتصادية والمعاملة من قبل النخب كانت عمومًا القوى الدافعة للنزاعات الأساسية والتي أدى حلها في النهاية إلى إنشاء وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية بما في ذلك لجان الحقيقة[51].

بالتالي فالاعتراف المتزايد بالحق في معرفة الحقيقة يعني أن لجان الحقيقة قد تخدم التزامًا أساسيًا للدولة في معالجة حقوق الضحايا،يرى بعض الباحثين أن المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 9 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تضمن الحق في معرفة الحقيقة،حيث أصبحت تعتبر على نطاق واسع مكونًا حيويًا للعدالة الانتقالية لكن الحق في معرفة الحقيقة له أيضا عقوبة قضائية في اثنين من أهم المنتديات القانونية لحقوق الإنسان:محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان،وقد أوضح كلاهما حق الضحايا في معرفة الحقيقة في حالات الاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء على التوالي،لقد أثبتت محكمة البلدان الأمريكية أنها أكثر آليات حقوق الإنسان تقدمًا في تفسيرها وتطوير الاجتهادات القضائية التي تؤكد الحق في معرفة الحقيقة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان[52].

إن قضية فاليسكيز رودريغز التي تطرقنا إليها سابقا هي الحالة الكلاسيكية لظهور الحق في معرفة الحقيقة،حيث قضت محكمة الدول الأمريكية بأن أقارب الشخص الذي تم اعتقاله وتعرضه للتعذيب ثم اختفى يحق لهم الحصول على تقرير تحقيق مستقل وشفاف في الاختفاء قامت به الدولة،كما قضت محكمة الدول الأمريكية بأن حرمان العائلات من حقيقة ما حدث لأقاربهم يرقى إلى المعاملة القاسية واللاإنسانية،في قضايا أخرى ربطت محكمة الدول الأمريكية ذلك بالحق في الوصول إلى المعلومات المكفولة بموجب نظام حقوق الإنسان الأمريكي،بالتالي فإن على الدولة واجب التحقيق والكشف عما حدث في حالات جرائم حقوق الإنسان

من قبل وكلائها،توفر هذه الاكتشافات التي توصلت إلى استنتاجاتها المنطقية دعمًا معياريًا لمقتضيات لجان الحقيقة كاستجابة للأنماط المنهجية للانتهاكات[53].

2.علاج صدمات الذاكرة الأليمة من خلال استرجاع الذاكرة التاريخية

من خلال علاج الصدمات المتصلة بالذاكرة الأليمة يمكن دراسة مدى الاستجابة لكل برامج و آليات العدالة الانتقالية والمصالحة في بناء السلام،فاسترجاع الماضي بطريقة مختلفة تكون متصلة ببناء إيجابي للوصول لنتائج تحقق الشفاء في المجتمعات المتضررة من إشكاليات جرائم حقوق الإنسان.

2.2.استرجاع الذاكرة التاريخية بطريقة إيجابية لعلاج صدمات ما بعد جرائم النزاعات

من المهم الإدراك أن عملية المصالحة قد تبدأ إما مع القادة أو القواعد الشعبية،لكي تكون فعالة يجب أن تستمر دائمًا من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى في نفس الوقت،هذا يعني أن التغيير النفسي بين القادة وخاصة القادة العاديين يؤثر بشكل كبير على أعضاء المجتمع،كذلك فإن تطور حركة جماهيرية تتبنى التغيير النفسي له تأثير على القادة،ففي عملية المصالحة الطويلة عادة ما تحدث كلتا الظاهرتين،مع ذلك فإن للقادة أهمية حاسمة لأنهم من يتفاوضون على الحل السلمي للنزاع ويكونون في وضع يسمح لهم بقيادة عملية المصالحة [54].حيث يتم حل النزاع على مستوى العلاقات بين الأطراف المتنازعة،ويهدف إلى استعادة الشعور بالثقة بين الخصوم وبناء شراكة عملية يقتنع فيها كل جانب بأن التعاون يصب في مصلحته الخاصة[55].

بالتالي السعي إلى استعادة الهويات لكل طرف من خلال دورة الاعتذار والتسامح وبالتالي تحريرهم من التهديدات التي يمثلها كل طرف على هوية الطرف الآخر،هذا يسمح للخصوم السابقين بمشاركة هوية أكبر وأكثر شمولاً،قد يكون هذا أحد التفسيرات لسبب إنشاء معظم لجان الحقيقة التي تضفي الطابع المؤسسي على عمليات المصالحة في نهاية النزاعات داخل المجتمع حيث يكون هدف المصالحة هو التكامل الاجتماعي،من ناحية أخرى فإن جهود بناء السلام التي تسعى إلى السماح للأعداء السابقين بالتعايش كدول منفصلة في بيئة خالية من النزاعات أصبحت أكثر شيوعًا بعد انتهاء النزاعات الدولية[56].

التحدي الأكثر صعوبة لبناء السلام هو كيفية إنشاء أسس مستقرة لعلاقات سلمية دائمة بين الأعداء السابقين من أجل كسر دوائر العنف الانتقامي بين الجماعات،حيث يرتبط مفهوم إعادة تمثيل الصدمة ارتباطًا وثيقًا بالعنف القائم على الانتقام عبر الأجيال،فظاهرة إعادة التمثيل وأهميتها في حياة الأشخاص الذين تعرضوا لتجارب مهددة للحياة راسخة في أبحاث الإجهاد الناتج عن الصدمات،حيث أشارت صياغات التحليل النفسي إلى أن الأشكال المتطرفة من الصدمات تؤدي إلى نوع من التمزق النفسي وتفتيت الذكريات المؤلمة التي لا تزال دون حل والتي تهيمن على الحياة العقلية للعديد من ضحايا الصدمات[57].

يقدم العلماء في مجال الصدمات أن إعادة تمثيل الصدمة هو سبب رئيسي للعنف في المجتمع،حيث تمت ملاحظة عودة التجارب المؤلمة المكبوتة وغير المعترف بها في العديد من المظاهر السلوكية،توفر هذه الأفكار

أدلة مقنعة للتأثير بشكل كبير على الطريقة التي نفكر بها في تحويل الصراع وبناء التماسك الاجتماعي في المجتمعات التي دمرتها صدمة الحروب الماضية والعنف الجماعي[58].

بالإضافة إلى مفهوم التحليل النفسي لإعادة التمثيل يقدم علم النفس الاجتماعي مجموعة من التفسيرات الجماعية لدورات العنف التي غالبًا ما تكرر نفسها تاريخيًا،غالبًا ما تنتج الصدمة الجماعية التي عانى منها الضحايا في ظل الأنظمة القمعية روابط قوية داخل الجماعات التي تشترك في هذا الماضي المؤلم،حيث تقدم نظرية الهوية الاجتماعية حجة بأن هناك قاسمًا مشتركًا واحدًا على الأقل لجميع الفئات الاجتماعية حيث يتم جمع الأعضاء معًا من خلال تجارب مهمة من خلال التصنيف الذاتي،هذه عملية تقييم ذاتي مشتركة بشكل جماعي تحدد الواقع الفريد الذي يشاركه أعضاء المجموعة مع الآخرين[59].

من المرجح أن تؤدي إزالة التهديدات المتصلة بالانتماء والهوية من جانب واحد إلى تكثيف النزاع بدلاً من إخماده، بينما من المتوقع أن يؤدي التحسين التفاعلي لهذه التهديدات من خلال دورة الاعتذار والتسامح إلى تعزيز المصالحة،لتخفيف الشعور بالعجز والانتقام والتباعد الاجتماعي ثم البديل التفاعلي لدورة الاعتذار والتسامح كنموذج يفسر الديناميكيات النفسية من هذه العملية ونموذج المصالحة المبني على الاحتياجات[60].

على اعتبار أن عملية المصالحة تبدأ بالتغييرات النفسية حينها تترسخ لدى الأطراف المتنازعة إمكانية تغيير معتقداتهم،مواقفهم،أهدافهم،دوافعهم،وعواطفهم حول النزاع،عادة ما تبدأ مثل هذه التغييرات قبل أن يتم حل النزاع سلميا ويمكن في الواقع أن يمهد الطريق لحل سلمي للنزاع[61] ،في المقابل فإن الحل السلمي للنزاع مع الشروع في إجراءات مختلفة لتأسيس علاقات رسمية،يكون كمحفز حاسم للتغييرات النفسية المنطقية،إن عملية المصالحة بطبيعتها عملية غير رسمية تستمر لفترة طويلة جدًا وبالتالي ليس لها بداية أو نهاية رسمية،بالتالي هي ليست عملية خطية للتغيير المستمر في اتجاه العلاقات السلمية ولكنها عملية تطورية مستمرة[62].

في نزاع ذي طبيعة سياسية بين الجماعات قد تؤدي صدمة جرائم حقوق الإنسان التي يعاني منها الضحايا من التعذيب أو الإصابات الجسدية الخطيرة أو الاختفاء أو الوفاة إلى دورات مستمرة من العنف والكراهية بوحشية متزايدة في الأساليب تستخدم لإيذاء أعضاء المجموعة الجانية،كما ينتج عنها ثقافة اللوم أي جانب يبرز الضرر الذي يسببه الآخر ويقلل من الآثار المدمرة لأفعاله فيما يسميه وولف بمخطط اللوم Blame scheme،يفشل كل جانب في قبول اللوم مما يؤدي إلى مزيد من العنف القائم على الانتقام والذي قد يستمر للأجيال،حيث أظهر الباحثون في مجالات حقوق الإنسان وبناء السلام وعلم النفس أن صدمات الماضي تميل إلى الانتقال عبر الأجيال غالبًا ما تثير نفس رد الفعل العاطفي الذي صدر من الأجيال السابقة[63].يمكن تحليل علاج الصدمة الذاكراتية المتصلة بالجرائم المرتكبة ضد حقوق الإنسان من خلال مايلي[64]:

-**أولاً:**تؤدي تجربة الصدمة إلى إصابة نفسية عميقة تستمر في التأثير على حياة وهوية ضحايا الصدمات والناجين بطرق ليست واضحة دائمً،ولكن يمكن تحديدها في تعبيرات رمزية عن الصدمات مثل إعادة تمثيل الصدمة،أعمال الكراهية والعنف المتكررة ضد الأفراد والجماعات تاريخيًا أو حتى بشكل هامشي فقط المرتبطة

بالصدمة الأصلية،إن استمرار ظهور الصدمة من خلال الأفعال التعاطفية يشير إلى عمل الصدمة غير المكتمل حيث تصبح الطريقة التي تلعب بها الذاكرة المؤلمة والعمل غير المكتمل للصدمة نفسها أمرًا معقدًا عندما يتم مشاركة الصدمة بشكل جماعي من قبل مجموعة.

-**ثانيًا**:السلوك العنيف ضد الجماعات له أسس نفسية؛فمن الضروري معالجة هذا البعد لعواقب الصدمة من أجل حدوث مصالحة هادفة بين الجماعات.

-**ثالثًا**:يُعد الحوار الذي يتم إجراؤه لمعالجة الانقسامات التي أحدثتها صدمات الماضي خطوة حاسمة في العمل من خلال المشاعر التي ساهمت في الكراهية المتبادلة والعنف بين الجماعات.

2.2.2.إشكالية المصالحة في برنامج استرجاع الذاكرة التاريخية لعلاج الصدمات لبناء السلام

حتى تتجسد المصالحة يجب تغيير المحفزات أو الهياكل المجتمعية،لمساعدة المجتمع على تعزيز التعافي الاجتماعي والمجتمعي بعد فترة من الصراع والعنف والاضطراب،إذ لابد من توفير المحفزات التي توجه الضحايا إلى هياكل تصالحية أكثر فائدة اجتماعيًا،مع جعلها أكثر جاذبية ومكافأة من الهياكل التي تحافظ على العداء وتبني هياكل جديدة،بالإضافة إلى تبني محفزات توجه الانتباه إلى تلك الهياكل،مع إنشاء هذه الشروط من خلال التفاعلات عبر المجموعات والمناقشات التي يضعها قادة الرأي داخل كل مجموعة على حدة[65].

فبمراعاة كذلك ما يسمى بغشاء الصدمة المجتمعية كطبقة واقية دفاعية ينشئها الناجون من الصدمات لحماية أنفسهم بعد تعرضهم لصدمة ما،قد يُنظر إلى غشاء الصدمة على أنه طبقة اجتماعية دفاعية،قد يتطور على مستوى اللاوعي أو الواعي للدفاع عن نفسه ضد الصدمات المستقبلية وللسماح بالشفاء،أو نتيجة لرد فعل عاطفي قوي وفي هذه الحالة فإنه يميل إلى تقليل وجهات النظر البديلة،بالإضافة إلى ذلك يشتمل غشاء الصدمة على مجموعة من تفاعلات المواجهة والتي تفترض التأقلم وقابلية التكيف مع الأوضاع،قد تكون ردود أفعال التأقلم هذه أكثر أو أقل تحت سيطرة العمليات الواعية،وقد تكون موجهة إلى أهداف مختلفة مثل تنظيم المشاعر أو حل المشكلات أو إخراج معنى من التوتر،بالتالي فغشاء الصدمة عبارة عن مجموعة خاصة للدفاع عن النفس من الهياكل المصممة لحماية الذات،أو المجتمع من الأذى في الحاضر والمستقبل[66].

بالمقابل يعتبر تفكيك بنية الهويات التي تتعرض للهجوم،تعزيز لإمكانية التسامح والمصالحة خلال فترة ما بعد النزاع حيث يجب التعامل مع التهديدات التي تتعرض لها الهوية،فمن الضروري للغاية إنهاء العنف والقتل الجماعي ومحاولة الإبادة الجماعية والتهميش للمجموعات الأخرى كليًا أو جوهريًا[67].

استعادة الثقة بين أعضاء المجموعة وخارجه يجب أن تحدث تفاعلات جديرة بالثقة المتبادلة،قبل الشروع في التفاعلات عبر المجموعات من المفيد تدريب أعضاء المجموعة على مهارات المصالحة الفعالة،وتشمل هذه طرقًا مختلفة من اتخاذ قرارات بشأن ما إذا كان من الممكن السعي وراء المصالحة،التحدث عن التجاوزات،الصفح،إزالة الضغائن من العلاقات السابقة بما في ذلك إعادة سرد الذكريات والتصرف بإيجابية تجاه أعضاء المجموعة الآخرين،حيث يجب أن تنتقل كلتا المجموعتين الضحايا والجناة من الاعتقاد بأنهم غير

فعالين إلى فكرة أنهم ساهموا في عدم فعاليتهم خاصة الجناة،إلى الاقتناع بعدم تكرار ما تم سابقا للتعافي من هذه الصدمة[68].

الخاتمة

لقد استهدف المقال تحليل التعقيد الحاصل بين المتغيرات العدالة الانتقالية، بناء السلام، والمصالحة في إطار ديناميكي لهذه العملية،يمكن تقديم ثلاث استنتاجات رئيسية بناءا على الإشكالية والفرضيات المطروحة في بداية الدراسة:

1-يحدد البناء المعياري-النظري للعدالة الانتقالية الأسس العقلانية لفكرة المصالحة كآلية إستراتيجية في بناء السلام،بالرغم من الاختلافات التي طرحت الكثير من التناقضات حول العدالة الانتقالية،لكن تعتبر مرجعية أصيلة وقوية في تعزيز البنى الهيكلية لبناء السلام من خلال المصالحة.

2-من خلال المصالحة القوية التي تكون لها استجابات في الواقع على مستوى مجتمع ما بعد النزاع،فقد أثبتت الدراسات أن ميكانيزمات العدالة الانتقالية تؤثر بشكل إيجابي في عملية بناء السلام من خلال لجان الحقيقة والمصالحة واسترجاع الذاكرة لعلاج الصدمات الماضية،لكن هذا التأثير يختلف نتيجة الخصائص التي تحملها كل دولة و كل مجتمع كذلك،خاصة ما يتعلق بفكرة المسامحة،الاعتذار والعفو و حتى كيفية التعامل مع الصدمات.

3- تحديد فعالية دور المصالحة كآلية إستراتيجية للعدالة الانتقالية في بناء السلام بالانتقال من البناء المعياري للبناء العملياتي الواقعي تكمن في مدى عقلانية و طبيعة الإدراك الخاص بكل صانع قرار لطبيعة الميكانيزم الذي يختاره و يراه مناسبا على المستوى العملياتي لتحقيق المصالحة و بناء السلام و بالتالي نجاح عملية المصالحة.

الهوامش

[1]Jamie Rowen,Searching for Truth in the Transitional Justice Movement.Cambridge University Press,2017,p23.
[2] Ibid,p24.
[3]Par Engstrom ,Transitional justice and ongoing conflict.In:Chandra Lekha Sriram,Jemima García-Godos,Johanna Herman and Olga Martin-Ortegan,Transitional Justice and Peacebuilding on the Ground:Victims and ex-combatants.Routledge,2013,p41.
[4]Pádraig McAuliffe,Transitional Justice and Rule of Law Reconstruction:A contentious relationship.Routledge,2013,p03.
[5]Harvey Weinsteinm,Victims,transitional justice and social reconstructionK,Who is setting the agenda?.In:Inge Vanfraechem,Antony Pemberton,Felix Mukwiza Ndahinda ,Justice for Victims: Perspectives on rights, transition and reconciliation.Copyright ,2014,p164.
[6]Pádraig McAuliffe,Op.Cit,p04.
[7]Idem,p03.
[8]Hakeem Yusuf ,Origin, context and development of transitional justice.In: Hakeem Yusuf and Hugo van der Merwe,Transitional Justice:Theories, Mechanisms and Debates.Routledge,2022,p04.
[9]Ibid,p05.
[10]Christopher Daase and others,Apology and Reconciliation in International Relations:The importance of being sorry. Routledge,2016,p11.

[11]Idem.
[12]Par Engstrom,Op.Cit,p52.
[13]Hakeem Yusuf,Op.Cit,p05.
[14]Ibid,p06.
[15]Ibid,p07.
[16]John Paul Lederach,Building Peace:Sustainable Reconciliation In Divided Societies. United States Institute of Peace,1999,p24.
[17]Hakeem Yusuf,Op.Cit,p03.
[18]Ibid,p06.
[19]Ibid,p26.
[20]Ibid,p31,32.
[21]Ibid,p34,35.
[22]Christopher Daase and others,Op.Cit,p11.
[23]Idem.
[24]David Whittaker,Conflict and Reconciliation in the Contemporary World. Routledge,1999,p08.
[25]Herbert Kelman,Reconciliation as identity change:A social psychological perspective.In:Bar-Siman-Tov,From conflict resolution to reconciliation.Oxford University Press,2004,p119.
[26]Ibid,p120.
[27]Christopher Daase and others,Op.Cit,p12.
[28]Herbert Kelman,Op.Cit,p121.
[29]Catherine lu,Justice and Reconciliation in World Politics.Cambridge University Press,2017,p25.
[30]Frédéric Mégret and Raphael Vaglian,Transitional justice and human rights.In:Cheryl Lawther And others,Research Handbook on Transitional Justice.Edward Elgar Publishing,2017,p95.
[31]Ibid,p96
[32]Idem.
[33]Ibid,p97.
[34]Idem.
[35]Ibid,p98.
[36]Ibid,p99.
[37]Daniel Bar-Tal and Gemma Bennink,Op.Cit,p30.
[38]Cheryl Lawther,Transitional Justice and Truth commisions.In:Cheryl Lawther And others,Research Handbook on Transitional Justice.Edward Elgar Publishing,2017,p342.
[39]Ibid,343.
[40]Hakeem Yusuf,Truth commissions.In:Hakeem Yusuf and Hugo van der Merwe,Transitional Justice:Theories, Mechanisms and Debates.Routledge,2022,p99.
[41]Daniel Bar-Tal and Gemma Bennink,Op.Cit,p30.
[42]Louis Kriesberg ,Comparing Reconciliation Actions within and between Countries.In:Yaacov Bar-Siman-Tov,From Conflict Resolution to Reconciliation.Oxford University Press,2004,p98.
[43]Ibid,p99.
[44]Idem.
[45]Daniel Bar-Tal,Gemma Bennink,The Nature of Reconciliation as an Outcome and as a Process.in:Yaacov Bar-Siman-Tov,From Conflict Resolution to Reconciliation.Oxford University Press,2004,p29.
[46]Ibid,p30.
[47]Cheryl Lawther,Op.Cit,p344.
[48]Ibid,p344.
[49]Ibid,p349.
[50]Ibid,p350.
[51]Ibid,p354.
[52]Hakeem Yusuf, Truth commissions,Op.Cit,p97.
[53]Ibid,98.
[54]Daniel Bar-Tal and Gemma Bennink,Op.Cit,p27.
[55]Arie Nadler and Nurit Shnabel,Instrumental and Socioemotional Paths to Intergroup Reconciliation and the Needs-Based Model of Socioemotional Reconciliation.In:Arie Nadler,Thomas Malloy and Jeffrey Fisher,The Social Psychology of Intergroup Reconciliation.Oxford University Press,2008,p40.
[56]Ibid,p44.

[57]Pumla Gobodo-Madikizela,Transforming Trauma in the Aftermath of Gross Human Rights Abuses:Making Public Spaces Intimate Through the South African Truth and Reconciliation Commission.In:The Social Psychology of Intergroup Reconciliation.Oxford University Press,2008,p64.
[58]Idem.
[59]Ibid,p65.
[60]Arie Nadler and Nurit Shnabel,Op.Cit,p45-46.
[61]Daniel Bar-Tal and Gemma Bennink,Op.Cit,p26.
[62]Ibid,p27.
[63]Pumla Gobodo-Madikizela,Op.Cit,p64.
[64]Ibid,p65.
[65]Everett Worthington and Jamie Aten,Forgiveness and Reconciliation in Social Reconstruction After Trauma.In:Erin Martz,Trauma Rehabilitation After War and Conflict:Community and Individual Perspectives.Springer,2010,p61.
[66]Ibid,p62.
[67]Idem.
[68]Ibid,p63,64.